مركز أبعاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

مرصد أبعاد التحليلي

2025

الحصاد السنوي

اتجاهات المشهد اليمني
ودلالاتها لصناع القرار ومراكز الأبحاث

محاور التقرير

- الخلاصة التنفيذية
- مؤشرات الرصد
- الجانب السياسي
- الجانب العسكري والأمني
- الجانب الاقتصادي
- الجانب الإنساني
- التوصيات

www.abaadstudies.org | abaadstudies

مركز أبعـــاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

مرصد أبعاد التحليلي - الحصاد السنوي 2025

اتجاهات المشهد اليمني ودلالاتها لصناع القرار ومراكز الأبحاث

يقدم هذا التقرير قراءة تحليلية موسعة لاتجاهات الرصد الشهري للأحداث في اليمن خلال عام 2025، استنادًا إلى ملفات مرصد أبعاد الشهرية من يناير حتى ديسمبر. ولا يكتفي التقرير بإعادة عرض الوقائع، بل يحول المادة الخبرية إلى خلاصة تحليلية تشرح مسار الأحداث، وترصد التحولات البنيوية، وتحدد دلالاتها لصناع القرار ومراكز الأبحاث والمهتمين بالشأن اليمني.

الخلاصة التنفيذية

1. شهد عام 2025 انتقال الأزمة من التركيز على الحوثيين إلى أزمة الدولة نفسها، حيث انكشف ضعف الشرعية وتعدد مراكز القرار في الربع الأخير من العام.
2. تحول البحر الأحمر وباب المندب إلى ملف استراتيجي دولي، ولم يعدا مجرد امتداد عسكري للصراع اليمني.
3. أظهرت الضربات الأمريكية ضد الحوثيين حدود الردع العسكري المنفرد، إذ لم تنهِ التهديد الحوثي ولم تنتج تسوية سياسية.
4. أصبح الاقتصاد التحدي الأهم للحكومة، خصوصًا في ملفات الرواتب والخدمات والإيرادات وضبط السوق.
5. تحولت أزمة حضرموت والمهرة إلى مرآة لأزمة الشرعية، وكشفت خطورة تعدد القوات والولاءات ومراكز النفوذ.
6. انتقل المجلس الانتقالي من موقع الشريك المربك إلى موقع التحدي الصريح لفكرة الدولة ووحدة القرار.
7. واصل الحوثيون الجمع بين التهديد الخارجي والقمع الداخلي، بما في ذلك استهداف المنظمات والموظفين الأمميين.
8. بقي الدور الإيراني حاضرًا كعامل تفسير رئيسي في تهريب السلاح وتوظيف الحوثيين لزعزعة الاستقرار.
9. حضر العامل الدولي بكثافة لكنه بقي غير حاسم، إذ ظل يدير الأزمة أكثر مما يصنع تسوية نهائية.
10. كشفت نهاية العام أن الخطر الأكبر لم يعد استمرار الحرب فقط، بل التشرذم وفقدان الدولة لوحدة قرارها.

مركز أبعـــاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

العناوين الشهرية الكبرى لعام 2025

الشهر	العنوان التحليلي الأبرز
يناير	جماعة الحوثي على قائمة المنظمات الإرهابية
فبراير	اليمن تشترط دعم سيادتها لتأمين البحر الأحمر
مارس	القوات الأمريكية تشن ضربات ضد الحوثيين
أبريل	الضربات الأمريكية ضد الحوثيين بين تقليم الأظافر والشرعنة
مايو	حكومة جديدة ومعاناة في تزايد وانقسام في ذكرى الوحدة
يونيو	الاقتصاد اليمني.. التحدي الأهم للحكومة
يوليو	إيران مستمرة في استثمار الحوثيين والحكومة تتعهد بضبط الأسواق
أغسطس	اليمن وأمريكا.. تعزيز مكافحة تهريب الأسلحة والمخدرات
سبتمبر	الرئيس يدعو لتحالف دولي ضد الحوثيين ونائبه يلوح بالانفصال
أكتوبر	الحوثيون يتهمون وكالات الأمم المتحدة بالتجسس ويشنون حملة اختطافات
نوفمبر	مناورة الموج الأحمر وأزمة حضرموت وأحكام الإعدام الجماعي بصنعاء
ديسمبر	انسحاب الإمارات من اليمن

انتقل مسار العام من الضغط على الحوثيين والبحر الأحمر في الربع الأول، إلى بروز الأزمة الاقتصادية في منتصف العام، ثم إلى أزمة الشرعية وحضرموت والمهرة في الربع الأخير.

مركز أبعـــاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

أولًا: الاتجاه السياسي العام

أظهر عام 2025 أن المسار السياسي اليمني بقي محكومًا بتحركات أممية ودولية مستمرة، لكنها غير كافية لإنتاج تسوية شاملة. فقد حضر المبعوث الأممي في صنعاء ومسقط والرياض وأبوظبي وعدن، كما برزت مواقف دولية متكررة تؤكد دعم وحدة اليمن وسيادته، إلا أن كل ذلك لم يتحول إلى اختراق سياسي حاسم.

تعثر التسوية واستمرار إدارة الأزمة

بقيت العملية السياسية في حدود إدارة الأزمة وخفض التصعيد، لا في مستوى بناء تسوية نهائية. وظهر ذلك في استمرار الحديث عن خارطة الطريق والمرجعيات الثلاث ومسارات التفاوض، مقابل غياب تقدم ملموس في ملفات السلاح، مؤسسات الدولة، تقاسم السلطة، والمختطفين.

تصاعد خطاب استعادة الدولة

منذ يناير، شددت القوى المناهضة للحوثيين على ضرورة استثمار التحولات الدولية ودعم الجهود العسكرية والسياسية لإنهاء الانقلاب. ومع مرور العام، تحول خطاب استعادة الدولة إلى اللغة المركزية للشرعية، خصوصًا مع بروز خطر الإجراءات الأحادية في المحافظات الشرقية.

أزمة مجلس القيادة الرئاسي

بلغت أزمة مجلس القيادة ذروتها في نهاية العام، عندما تداخلت قرارات الرئيس العليمي، مواقف أعضاء داخل المجلس، تصعيد المجلس الانتقالي، والدور السعودي والإماراتي. وقد كشف ذلك أن مجلس القيادة لم يعد مجرد صيغة توافقية لإدارة المرحلة، بل أصبح هو نفسه ساحة لاختبار وحدة القرار السيادي.

الوحدة اليمنية في مواجهة مشاريع التفكيك

تكررت خلال العام الإشارات إلى مخاطر الانفصال والتشظي، من ذكرى الوحدة في مايو، إلى تصريحات سبتمبر، وصولًا إلى تصعيد حضرموت والمهرة في ديسمبر. وفي نهاية العام أصبح الدفاع عن وحدة اليمن وسيادته محورًا مشتركًا في مواقف الحكومة، البرلمان، الأحزاب، السعودية، الاتحاد الأوروبي، الصين، مصر، روسيا، بريطانيا، وقطر.

الدلالة السياسية: الأزمة اليمنية في 2025 لم تعد تدور فقط حول كيفية إنهاء الانقلاب الحوثي، بل حول قدرة الشرعية نفسها على استعادة مركز وطني موحد يمنع تعدد السلطات والقرارات.

ثانيًا: الاتجاه الاقتصادي

كشف الرصد أن الاقتصاد لم يعد خلفية للأحداث، بل أصبح عاملًا مباشرًا في شرعية الحكومة واستقرار المناطق المحررة. ففي يونيو ظهر الاقتصاد بوصفه التحدي الأهم للحكومة، ثم تتابعت خلال العام قضايا الرواتب، الكهرباء، الوقود، ضبط الأسواق، الإيرادات، الحسابات الحكومية، والإصلاحات المالية.

الاقتصاد بوصفه اختبارًا للشرعية

تراجعت ثقة المواطنين بمؤسسات الحكومة كلما تأخرت الرواتب أو تعطلت الخدمات. وفي ظل تعدد القوى المسلحة والسلطات المحلية، أصبح الضعف الاقتصادي فرصة للقوى غير الرسمية كي تقدم نفسها كبديل أو تستثمر الغضب الشعبي ضد الحكومة.

الرواتب والخدمات كمصدر توتر اجتماعي

تكررت خلال العام مطالبات الموظفين والمعلمين والدبلوماسيين والعسكريين بصرف الرواتب، كما ظهرت احتجاجات مرتبطة بالكهرباء والوقود والجبايات. وهذه القضايا ليست خدمية فقط، بل تمس تماسك الجبهة الداخلية وقدرة الحكومة على الحفاظ على الحد الأدنى من الشرعية الاجتماعية.

الإصلاحات المالية بين الضرورة والمخاطر

برزت إجراءات مثل إغلاق الحسابات الحكومية في البنوك والمصارف ونقل أرصدتها إلى البنك المركزي ضمن محاولة لتوحيد إدارة المال العام. غير أن نجاح هذه الإجراءات يتطلب غطاء سياسيًا واسعًا وقدرة تنفيذية تمنع تحويل الإصلاح إلى صراع جديد بين مراكز النفوذ.

الدعم الخارجي كعامل إنقاذ مؤقت

تكرر الحديث عن الدعم السعودي والدولي للإصلاحات الاقتصادية، كما برزت اتفاقات تنموية. لكن التجربة أظهرت أن الدعم الخارجي لا يكفي إذا بقيت الإيرادات مشتتة، والإنفاق غير منضبط، والمؤسسات عاجزة عن دفع الرواتب وتقديم الخدمات.

الدلالة الاقتصادية: الاقتصاد في عام 2025 انتقل من ملف خدمي إلى عامل حاسم في الاستقرار السياسي والاجتماعي. وأي خطة لاستعادة الدولة ستفشل إذا لم تجعل الرواتب والخدمات والإيرادات أولوية أمن قومي.

ثالثًا: الاتجاه العسكري والأمني

ظل الملف العسكري والأمني حاضرًا بقوة، لكنه تغير من شهر إلى آخر. ففي الربع الأول ركز الرصد على الحوثيين والبحر الأحمر والضربات الأمريكية، وفي منتصف العام برزت قضايا التهريب والسلاح والمخدرات، وفي الربع الأخير انتقل مركز التوتر إلى حضرموت والمهرة ووحدة القرار العسكري داخل معسكر الشرعية.

الحوثيون: تهديد مستمر رغم الضربات

رغم الضربات الأمريكية في مارس وأبريل، واصل الحوثيون الظهور كفاعل عسكري وأمني قادر على التهديد عبر البحر الأحمر، وعلى تحريك الجبهات، وعلى إدارة منظومة قمع داخلي. وهذا يؤكد أن الضربات العسكرية الخارجية لا تكفي لإضعاف الجماعة دون استراتيجية يمنية شاملة.

التهريب والسلاح والمخدرات

برز ملف التعاون اليمني الأمريكي في مكافحة تهريب الأسلحة والمخدرات، بما يعكس إدراكًا بأن الحرب لا تدار فقط عبر الجبهات، بل أيضًا عبر شبكات تهريب وتمويل وإمداد عابرة للحدود. وهذا الملف يرتبط مباشرة بالدور الإيراني وبقدرة الحوثيين على تجديد قدراتهم العسكرية.

حضرموت والمهرة: من الاستقرار النسبي إلى التوتر المفتوح

في الربع الأخير، تحولت المحافظات الشرقية إلى مركز الأزمة. تصاعدت التحشيدات في حضرموت، وظهرت مطالب قبلية ومحلية بخروج القوات الوافدة، وتدخلت السعودية لتهدئة التصعيد. وفي ديسمبر تحولت الأزمة إلى اختبار حقيقي لوحدة القرار العسكري والأمني وفكرة الدولة.

تعدد السلاح يضعف الدولة

أظهرت نهاية العام أن وجود تشكيلات مسلحة خارج إطار المؤسسات الرسمية يهدد مركز الدولة القانوني والسياسي. فالقضية لم تعد مرتبطة فقط بالأمن المحلي، بل بمن يملك القرار العسكري، ومن يسيطر على الأرض، ومن يحدد علاقة اليمن بجواره الإقليمي.

الدلالة الأمنية: استعادة الدولة في اليمن تظل غير ممكنة دون حصر السلاح وإعادة بناء قرار عسكري وأمني موحد، وربط أي تسوية سياسية بترتيبات أمنية واضحة.

رابعًا: الاتجاه الإنساني والحقوقي

أظهر العام أن الملف الإنساني لم يعد ملف احتياجات فقط، بل ملف حماية وتمويل ووصول وحقوق. وقد تصاعد هذا البعد خصوصًا مع اتهامات الحوثيين لوكالات الأمم المتحدة بالتجسس وحملة الاختطافات التي طالت موظفين أمميين وإنسانيين.

الحوثيون يصعدون ضد المنظمات الدولية

كان أكتوبر أبرز شهر في هذا الاتجاه، إذ اتهم الحوثيون وكالات الأمم المتحدة بالتجسس وشنوا حملة اختطافات، ما جعل البيئة الإنسانية أكثر خطورة. وهذه السياسة لا تهدد المنظمات وحدها، بل تهدد ملايين المحتاجين للمساعدات.

الأمن الغذائي كمؤشر خطر

واصلت تقارير العام الإشارة إلى اتساع انعدام الأمن الغذائي، في ظل ضعف التمويل، تعطّل الاقتصاد، وقيود الوصول. ويدل ذلك على أن الجوع في اليمن ليس نتيجة نقص الغذاء فقط، بل نتيجة الحرب، وسوء الإدارة، والانقسام المؤسسي.

الحقوق والحريات في دائرة الاستهداف

تكررت قضايا الصحفيين والمختطفين والمحاكمات الصورية وأحكام الإعدام الجماعي في صنعاء. وهذا يبرز أن الأزمة الحقوقية في مناطق سيطرة الحوثيين لم تكن طارئة، بل جزء من منظومة حكم تقوم على السيطرة والردع والخوف.

الهجرة والنزوح انعكاس للأزمة المركبة

حضر ملف الهجرة غير النظامية والنزوح بوصفه نتيجة لتداخل الأمن والاقتصاد والإنسانية. وفي نهاية العام دعت الحكومة إلى معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، في اعتراف بأن هذه القضية أصبحت تحديًا إنسانيًا وأمنيًا في الوقت نفسه.

الدلالة الإنسانية: الملف الإنساني في 2025 كشف هشاشة بيئة العمل الإغاثي، وتحوّل الاحتياجات إلى ورقة سياسية، وضرورة ربط المساعدات بضمانات حماية ووصول ومساءلة.

مركز أبعـاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

خامسًا: القضايا الأعلى حضورًا خلال العام

البحر الأحمر وباب المندب

تحول الملف البحري إلى قضية أمن دولي ترتبط بالتجارة والطاقة والسيادة اليمنية.

الحوثيون والتصنيف الإرهابي

بدأ العام بالتصنيف وما رافقه من توقعات بالضغط المالي والسياسي، لكن المسار أظهر أن التصنيف وحده لا يكفي دون أدوات تنفيذية.

حضرموت والمهرة

أصبحت المحافظات الشرقية مركزًا لاختبار الدولة ووحدة القرار وموقع السعودية والإمارات في اليمن.

الأزمة الاقتصادية والرواتب

برز الاقتصاد كأحد أكثر الملفات تأثيرًا على شرعية الحكومة وتماسك المجتمع.

الأمم المتحدة بين الوساطة والاستهداف

حضرت الأمم المتحدة كوسيط سياسي وفاعل إنساني، لكنها تعرضت لاستهداف حوثي مباشر.

المجلس الانتقالي والانفصال

تصاعد حضور المجلس الانتقالي من شريك إشكالي إلى تحد مباشر لوحدة القرار وفكرة الدولة.

مركز أبعـــاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

سادسًا: الفاعلون الأكثر تأثيرًا

الفاعل	طبيعة الحضور خلال العام	الدلالة
الحكومة اليمنية ومجلس القيادة	محور الرصد السياسي والاقتصادي، لكنهما عانيا من أزمة قرار وتباين داخلي.	استعادة الدولة تبدأ من توحيد مركز الشرعية.
جماعة الحوثي	تهديد بحري وعسكري وقمع داخلي واستهداف للمنظمات.	الجماعة بقيت عامل تعطيل رئيسي رغم الضغوط.
المجلس الانتقالي الجنوبي	تصعيد سياسي وعسكري في الجنوب والشرق وطرح متكرر لخيار الانفصال.	أصبح أحد أكبر تحديات وحدة القرار.
السعودية	دعم الشرعية ووحدة اليمن والتدخل لخفض التصعيد في حضرموت والمهرة.	عامل توازن إقليمي أساسي.
الإمارات	حضرت في نهاية العام عبر ملف الانسحاب وعلاقتها بالمجلس الانتقالي.	التباين السعودي-الإماراتي صار جزءًا من حسابات الأزمة.
الولايات المتحدة	ضربات ضد الحوثيين ومكافحة التهريب ودعم الحكومة.	حضور أمني قوي دون حسم سياسي.
الأمم المتحدة	وساطة سياسية وعمل إنساني، مع تعرض موظفيها للاختطاف.	الدور الأممي مهم لكنه محدود في بيئة غير آمنة.

مركز أبعـــاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

سابعًا: الاتجاهات الصاعدة والمتراجعة

اتجاهات متراجعة

- زخم التسوية السياسية الشاملة.
- الثقة بقدرة مجلس القيادة على العمل ككتلة واحدة.
- فاعلية الضربات العسكرية وحدها في ردع الحوثيين.
- قدرة الأمم المتحدة على العمل بأمان في مناطق الحوثيين.
- أولوية الملف الإنساني المستقل بعيدًا عن التسييس.

اتجاهات صاعدة

- خطاب استعادة الدولة ونزع السلاح.
- أهمية البحر الأحمر وباب المندب في الحسابات الدولية.
- تصاعد أزمة المحافظات الشرقية.
- الضغط على الحوثيين عبر التصنيف والضربات ومكافحة التهريب.
- الأزمة الاقتصادية والرواتب كعامل سياسي.
- تنامي التحذير الدولي من التشرذم والإجراءات الأحادية.

مركز أبعـــاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

ثامنًا: مصفوفة التأثير الاستراتيجي لعام 2025

القضية	مستوى التأثير	الدلالة	التوصية
الحوثيون والتصنيف الإرهابي	عالٍ	ضغط سياسي دون حسم عسكري	ربط التصنيف بإجراءات مالية وأمنية واضحة
البحر الأحمر	عالٍ جدًا	اليمن في قلب أمن التجارة العالمية	بناء استراتيجية وطنية لأمن الملاحة
الأزمة الاقتصادية	عالٍ	تهدد الشرعية والاستقرار	أولوية للرواتب والإيرادات والخدمات
حضرموت والمهرة	عالٍ جدًا	تكشف أزمة الدولة وتعدد مراكز القوة	انسحاب القوات الوافدة وتمكين المؤسسات المحلية
المجلس الانتقالي	عالٍ	يهدد وحدة القرار السياسي والعسكري	إعادة ضبط الشراكة وفق مرجعيات الدولة
المختطفون والعمل الإنساني	عالٍ	يهدد العمل الإنساني ويعمق عزلة الحوثيين	تدويل الملف وربطه بالحقوق والعقوبات
الدور الإيراني	عالٍ	استمرار توظيف الحوثيين لزعزعة الاستقرار	تضييق شبكات التهريب والتمويل
انسحاب الإمارات	عالٍ جدًا	منعطف في توازنات التحالف والشرعية	إدارة الانسحاب ضمن ضمانات سياسية وأمنية

مركز أبعـــاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

تاسعًا: تقدير موقف سنوي

يظهر عام 2025 أن اليمن انتقل من مرحلة تركيز الضغوط على الحوثيين إلى مرحلة أوسع وأكثر تعقيدًا عنوانها: من يحمي الدولة اليمنية من التفكك؟ ففي الربع الأول بدا أن التصنيف الإرهابي والضربات الأمريكية قد يفتحان نافذة لإضعاف الحوثيين، لكن ما حدث لاحقًا أظهر أن الجماعة قادرة على البقاء، وأن غياب وحدة المعسكر المناهض لها يقلل من أثر أي ضغط خارجي.

في منتصف العام، تقدمت الأزمة الاقتصادية بوصفها التحدي الأهم للحكومة. أما في الربع الأخير، فقد تحولت الأزمة من مواجهة الحوثيين إلى أزمة داخلية عميقة في بنية الشرعية، خصوصًا في حضرموت والمهرة وعدن.

> الخطر الأكبر الذي كشفه رصد 2025 هو اجتماع ثلاثة عوامل في وقت واحد: حوثيون مسلحون ومدعومون إقليميًا، شرعية منقسمة ومثقلة بأزمة اقتصادية، ومشاريع محلية وإقليمية تهدد وحدة القرار والدولة.

إذا لم تعالج هذه العوامل معًا، فإن عام 2026 قد يشهد مزيدًا من التشرذم، حتى لو استمرت التحركات الدولية تحت عنوان السلام. ولذلك فإن استعادة الدولة ينبغي أن تكون الإطار الجامع لأي سياسة يمنية أو إقليمية أو دولية في المرحلة المقبلة.

عاشرًا: التوصيات لصناع القرار

1. **إعادة تعريف أولوية المرحلة:** لا ينبغي اختزال الأولوية في مواجهة الحوثيين فقط، بل في استعادة الدولة بوصفها الإطار الجامع لمواجهة الانقلاب وضبط السلاح وإنهاء التشكيلات الموازية.
2. **توحيد قرار مجلس القيادة:** لا يمكن لأي مسار سياسي أو عسكري أن ينجح في ظل انقسام مركز الشرعية.
3. **معالجة أزمة حضرموت والمهرة كملف سيادي:** يجب دعم سلطة الدولة، إخراج القوات الوافدة، ومنع أي إجراءات أحادية.
4. **تحويل الاقتصاد إلى أولوية أمن قومي:** الرواتب، العملة، الكهرباء، الوقود، والإيرادات عناصر استقرار أو انهيار.
5. **بناء استراتيجية يمنية للبحر الأحمر:** ينبغي ربط السيادة اليمنية بأمن الملاحة والتجارة الدولية.
6. **ربط التسوية بنزع السلاح:** أي تسوية لا تتعامل مع سلاح الحوثيين والتشكيلات المسلحة ستكون تسوية شكلية.
7. **تدويل ملف المختطفين والعاملين الإنسانيين:** يجب تحويله إلى ملف ضغط دولي لا إلى بيانات إدانة فقط.
8. **إعادة بناء العلاقة مع التحالف:** بما يحمي السيادة اليمنية ويمنع تعدد مراكز النفوذ داخل البلاد.

مركز أبعـــاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

حادي عشر: فرص بحثية لمراكز الدراسات

1. عام 2025 في اليمن: من تصنيف الحوثيين إلى أزمة الدولة.
2. البحر الأحمر وباب المندب: حدود الردع العسكري وأولوية السيادة اليمنية.
3. مجلس القيادة الرئاسي: من صيغة توافقية إلى أزمة قرار.
4. حضرموت والمهرة في معادلة النفوذ الإقليمي.
5. الاقتصاد اليمني كعامل حسم سياسي وأمني.
6. الاختطافات الحوثية لموظفي الأمم المتحدة: الدلالات والخيارات الدولية.
7. المجلس الانتقالي الجنوبي: الشراكة، الانفصال، وأزمة الدولة.
8. السعودية والإمارات في اليمن: من التحالف إلى تباين الأجندات.
9. الضربات الأمريكية ضد الحوثيين: الردع أم إدارة التصعيد؟
10. مستقبل التسوية السياسية في ظل تعدد السلاح ومراكز القرار.

مركز أبعـــاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

الخلاصة النهائية

يؤكد الحصاد السنوي لرصد 2025 أن اليمن دخل مرحلة أكثر تعقيدًا من السنوات السابقة. فالبلاد لم تعد تواجه انقلاب الحوثيين فقط، بل تواجه أيضًا خطر تآكل الشرعية من الداخل، وتعدد مراكز القرار، وانكشاف الاقتصاد، وتضارب الأجندات الإقليمية، وتصاعد الأزمات المحلية في المحافظات الشرقية.

ومع أن العام شهد تحركات دولية واسعة، وضغوطًا عسكرية وسياسية على الحوثيين، ودعمًا معلنًا للحكومة ووحدة اليمن، إلا أن كل ذلك لم ينتج تحولًا حاسمًا بسبب غياب مركز وطني موحد قادر على تحويل الدعم الخارجي إلى قوة داخلية منظمة.

الدرس الأبرز من عام 2025: استعادة الدولة يجب أن تكون العنوان المركزي لأي سياسة يمنية أو إقليمية أو دولية في عام 2026. فبدون دولة موحدة القرار، واضحة المرجعيات، قادرة على ضبط السلاح، ودفع الرواتب، وتقديم الخدمات، وحماية السيادة، ستظل كل الجهود الأخرى مجرد إدارة مؤقتة لأزمة مفتوحة.

المصادر: ملفات الرصد الشهرية الصادرة عن مرصد أبعاد لعام 2025، من يناير إلى ديسمبر.